

خاتمة وجوب التمسك بالحديث الصحيح وإن خالف المذاهب والآراء

وبعد أن عرفت وجوب العمل بالحديث الصحيح أيا كان نوعه، وبطلان ما يورد أهل البدع على دلالته، فما عليك إلا أن تقول بموجبه ولو خالفه أكثر الناس، فإن عمل الأكثر ليس بحججة، ولقد كان الأئمة الأربع رحمهم الله ينكرون على من خالف الحديث بعد صحته. وقد نقل عن كل منهم قوله: إذا صح الحديث فهو مذهبى، ونقل المزني عن الشافعى أنه قال: إذا وجدتم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتبعوها ولا تلتفتوا إلى أحد. وقال الريبع عنه: ليس لأحد قول مع سنة سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال: وسمعته روى حديثا . فقال له رجل: أنا أخذ بهذا يا أبي عبد الله؟ فقال: متى روين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا فلم أخذ به فأشهدكم أن عقلي قد ذهب. وقد اشتهر عنه رحمه الله أنه قال للإمام أحمد إذا صح عندكم حديث فأعلمونا به لأخذ به، وترك كل قول قلناه أو قاله غيرنا، فإنكم أحفظ للحديث، ونحن أعلم به، ونقل أبو يوسف أن أبي حنيفة قال: ليس لأحد أن يفتني بقولنا، ما لم يعرف من أين قلنا. وكذلك الإمام مالك صرح عنه أنه قال: كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم. وصح عن الإمام أحمد أنه قال: عجبت لقوم عرّفوا الإسناد وصحته، يذهبون إلى رأي سفيان والله تعالى يقول: { فَلَيَحْدُرُ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ يُصَبِّهِمْ فِتْنَةً أَوْ يُصَبِّهِمْ عَذَابًا أَلِيمًا } . أتدري ما الفتنة؟ الفتنة الشرك، لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيف فيهلك. اهـ. والنقول عن الأئمة كثيرة في النهي عن تقليدهم، وأمر غيرهم بالرجوع إلى الأدلة التي يأخذون منها أرسند هذه الآثار ونحوها أبو نعيم في الحلية 9/106، 170، 170 وابن الجوزي في مناقب أحمد 601 وغيرهما، وذكر بعضها ابن القيم كما في مختصر الصواعق ص 466 وغيرها.. وبهذا يعرف تقدير هؤلاء الأئمة للحديث المتواتر والآحاد. ولما أن روي عنهم بعض المسائل التي لا تجتمع ظاهرا مع ما صح من الأحاديث، وكان قد قلدهم بعض من أئمتهم، واعتمدوا على نصوصا ترد لها الأحاديث الواردة عليهم، فهناك وضعوا قواعد وأصولا زعموا أن أئمتهم لا يقبلون ما خالفها من أخبار الآحاد، ككون الحديث فيما تعم به البلوى، أو خلاف القياس، أو لم يعمل به راويه ونحو ذلك. وإذا كان قد روي عن الأئمة شيء من تلك القواعد فلعلهم أرادوا بها معنى صحيحا لا على الإطلاق، وعلى هذا فإن من واجب المسلمين تقديم الحديث الصحيح وإن خالف مذهب إمامه ، واعتقاد أن كل عالم أو قدوة في الدين لن يجرؤ على مخالفته الصحيح إلا لمعارض راجح في نظره، ولقد بين العلماء المحققون أعداء أولئك الأئمة في تركهم العمل ببعض الأحاديث الصحيحة، وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالة (رفع الملام) عشرة أسباب يكون وجود أحددها عذرا لمن قام به في مخالفته الحديث. فمنها: أن لا يكون الحديث قد بلغه، فإنه لا يمكن لأحد الإحاطة بالحديث النبوى جميعه، وقد تقدم أمثلة لما خفي على بعض كتاب الصحابة . ومنها : أن يكون الحديث قد بلغه ولكن لم يثبت عنده، أو اعتقد ضعفه خطأ. أو نسيه. أو لم يقطن لدلالته عند الفتاوى. أو اعتقد أن لا دلالة فيه. أو اعتقد أنه معارض بما يدل على ضعفه أو نسخه أو تأويله مما خالفه فيه غيره. وإذا كان الإمام معذورا عن اجتهاده الذي أخطأ فيه، لم يعذر من تبين له الدليل فاصر على مخالفته، وأخذ يقدر تقديرات متکلفة في رد، فإن عجز قال: لو كان صحيحا لما خالفه إمامانا الذي قد اتفق على أهليته، ونحو ذلك من الأعداء . وكل هذا محافظ على ما روي عن هؤلاء الأئمة الذين تفانوا في تقليدهم، مع أن تلك الروايات المنقوله عن الأئمة مما فيه مخالفه لبعض الأحاديث الصحيحة مشكوك في صحتها عنهم، لكنها نقلت أحادا ، وبغير أساسيد متنصلة غالبا . ثم بتقدير صحتها عنهم، فقد يتطرق إليها التغيير من النقلة مما تنقلب به حقيقتها، وقد يتحقق بالفتيا من القرائن ومقتضيات الأحوال ما يحمل المفتى على التساهل مما يخفى على من بعده، ثم بتقدير عدم ذلك كله فهم غير مقصومين عن الخطأ، وقد نهوا من بعدهم عن تقليدهم . وبهذا يتضح إجماع الأئمة المعتبرين على وجوب اتباع الأحاديث ولو كانت أحادا بعد ثبوتها، وأنه مما يجب تقديمها على قول كل أحد أيا كانت منزلته، وإلى هنا نقف، والله أعلم وصلى الله على محمد وآلـه وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين.